

## منشور

### إلى

## السادة وزراء الدولة والوزراء ومختاب الدولة

الموضوع : حول المشاركة في مناظرات الانتداب الخارجية

المرجع : الامر عدد 1551 لسنة 1992 الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية

التونسية عدد 61 بتاريخ 15 سبتمبر 1992 .

يهدف هذا المنشور الى توضيح مقتضيات الامر عدد 1551 لسنة

1992 المؤرخ في 28 أوت 1992 والمتعلق بإتمام الامر عدد 1229 لسنة 1982 المؤرخ

في 2 سبتمبر 1982 المتعلق بأحكام استثنائية خاصة بالمشاركة في مناظرات الانتداب

الخارجية

وقد نصّ الفصل الاول من الامر عدد 1229 المشار اليه أعلاه أنّه خلافا

لمقتضيات بعض القوانين الاساسية الخاصة بالسّن القصوى للمشاركة في المناظرات

الخارجية ، يمنح إعفاء في السنّ مساو لمدة الخدمة الفعلية المقضية بالادارات المركزية

والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أو بالمؤسسات

العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية للمتشحين الذين سبق لهم العمل بها

بصفة مترسّم أو وقتي أو متعاقد .

ويأتي الامر عدد 1551 لسنة 1992 المشار إليه بمطلع هذا المنشور

ليتمّ هذه الاحكام الاستثنائية بأحكام جديدة تهدف إلى توسيع نطاق المشاركة في

مناظرات الانتداب الخارجية وذلك بأن نص على مقتضيات جديدة تتعلق بالسّن

القصوى التي يقع إعتبارها بالنسبة لهذه المناظرات .

## 1 - مجال تطبيق الاحكام الجديدة :

تنطبق الاحكام الاستثنائية الجديدة المتصوص عليها بالامر عدد 1551 موضوع هذا المنشور على جميع مناظرات الانتداب الخارجية التي تنظم في إطار الانظمة الاساسية الخاصة بأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية .

## 2 - كيفية تقدير السن القصوى :

يقع احتساب السن القصوى للمشاركة في مناظرات الانتداب الخارجية المشار إليها أعلاه إبتداء من يوم قيام المترشح بتسجيل إسمه في مكتب تشغيل بصفة طالب شغل أو تربص تأهيل للحياة المهنية .

وفي هذه الحالة تقوم بطاقة التسجيل بمكتب التشغيل أو نسخة منها كبينة على ذلك تضمّن بملف المترشح .

ويسري مفعول التاريخ المبين بطاقة التسجيل لمدة الخمس سنوات التي تليه بالنسبة لكل المناظرات الخارجية التي يتقدّم إليها المعني بالامر

وفي صورة عدم التسجيل بمكتب التشغيل يقع تقدير السن القصوى بداية من يوم غرة جانفي من السنة التي تفتح فيها المناظرة التي تقدم لها المترشح .

والرجاء أخذ التدابير اللازمة لإعلام مصالحكم بهذه المقتضيات والعمل على تطبيقها .

الكاتب العام للحكومة

الامضاء : رضا قريرة